المجلد الرابع العدد الثاني (عدد خاص جوان 2022)
ص ص 105 - 116

مجلة الدراسات التاريخية العسكرية

تاريخ الاستلام:2022/05/24 تاريخ القبول: 2022/05/16

دور الكتلة الأفروأسيوية في دعم وتعزيز القضية الجزائرية 1955-1956

The role of the Afro-Asian bloc in supporting and strengthen the Algerian cause (1955-1956)

المؤلف:

أ.د.جمال قندل، جامعة الشلف

البلد:

الجزائر

البريد الالكتروني:

djamal.65kendel@gmail.com

ملخص: شكلت الكتلة الأفروأسيوية مجالا حيويا واستراتيجيا بالنسبة للثورة الجزائرية، لذلك كان التركيز عليها كبيرا، بعد المحورين العربي والإسلامي، من طرف الفريق الدبلوماسي الثوري، الذي اضطلع بمهمّة نقل حقيقة الوضع في الجزائر في ظلّ الاحتلال الفرنسي، خاصة بعد تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، والمقاربات المختلفة التي اعتمدت والتي شكلت مجتمعة الأبعاد الرئيسة لاستراتيجية الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية.

استطاعت دبلوماسية الثورة الجزائرية إقناع شعوب وأعضاء الكتلة الأفروأسيوية ما دعاهم إلى التناغم على نحو إيجابي مع طرح الثورة الجزائرية المؤسس على حقائق التاريخ ومعطيات الميدان، في ضوء القانون الدولي الإنساني .وقد أخذ ذلك التناغم صورا مختلفة وأشكالا متعددة، اختلفت شكلا واتفقت مضمونا، من حيث دعم القضية الجزائرية، سياسيا، و إعلاميا ودبلوماسيا، والعمل في الآن ذاته على إدانة فرنسا باعتبارها دولة احتلال استيطاني .وقد وظفت قيادة الثورة التعاطف والتضامن بصورة جيدة، مكنتها من تحسين تموقعها في المجتمع الدولي، من حيث أن مؤتمر باندونغ مهّد الطريق أمام الثورة ويسّر لها السبل نحو الطريق إلى الجمعية للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: تفجير الثورة، التدويل، العمل الدبلوماسي، التضامن، حركات التحرر، البعد الأفرو أسيوي.

Abstract:

The Afro-Asian bloc formed a vital and strategic area for the Algerian revolution, so the focus on it was great, after the Arab and Islamic axes, on the part of the revolutionary diplomatic team, which undertook the task of conveying the reality of the situation in Algeria under the French occupation, especially after the start of the Algerian revolution on November 1954, and the different approaches that were adopted and that together formed the main parts of the French occupation strategy in dealing with the Algerian revolution.

The diplomacy of Algeria was able to convince the people and the members of the Afro-Asian Bloc to harmonize in a positive way in the proposal of the Algerian revolution based on the facts of history and the data of the field in the light of international humanitarian law, this harmony took different forms but with the same goal and that is to support the Algerian cause politically, diplomatically and in the media and in the same time working to condemn France as a colonial occupation state. The leadership of the revolution employed sympathy and solidarity well, enabling it to improve its position in the international community. The Bandung conference helped the Algerian revolution to reach the general assembly of the united nations.

Key words :

The start of the revolution, internationalization ,diplomatic work, solidarity, liberation movements ,the afro-asian dimension

المؤلف المرسل: أ د جمال قندل

الإيميل: djamal.65kendel@gmail.com

. مقدمة:

إن انطلاق الثورة في أول نوفمبر1954، كان استمرارا واعيا للفعل المقاوم المسلّح الذي جسدته عملية صدّ العدوان الفرنسي على الجزائر، في موقعة سيدي فرج، بيد أن ما ميّز الجنوح نحو خيار الثورة في هذه المرحلة، هو أنها كانت مشروعا واعيا بمقتضيات المرحلة ومعطياتها، معطيات محلية دافعة، طبعها التفاعل الداخلي، وإقليمية مساعدة ودولية محفزة. ذلك أن المعطى المحلي، طبعه نمو وتجذر الوعي الثوري وتعزيز موقع الخيار المسلح كخيار أوحد لمواجهة القوات الاستعمارية الفرنسية الجاثمة على أديم الجزائر بغير وجه حق، منذ أمد بعيد، يعود إلى العام 1830.

لقد نما وتطور معطى الخيار العسكري على نحو كبير وسريع، أكثر من ذي قبل، لدى عناصر المنظمة الخاصة، الأمر الذي بات يدفعهم باستمرار إلى استفراغ كافة الجهود وتوظيف الطاقات والمؤهلات واستغلال الاستعداد الفكري، الروحي والنفسي مسعى الثورة المسلحة على السلطة الاستعمارية. فيما تمثل المعطى الإقليمي في بدء الكفاح المسلح على مستوى كل من تونس والمغرب، اللتان تشكلان نقطة جيو استراتيجية بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى المعطيات، التاريخية، السياسية، الجغرافية والأمنية. ومن ثمة فإن كل تحول على مستوى القطرين، من شأنه أن يلقي بتداعياته على الوضع في الجزائر. وفي هذا السياق، تستوقفنا جملة من التساؤلات تشكل الإشكالية المحورية التي تنبني عليها الدراسة .و التي يمكن تحديدها في الآتي :

ما السياق التاريخي الذي تحركت في ظلّه الكتلة الأفروأسيوية؟.

ما الآليات التي اعتمدتها الكتلة الأفروأسيوية في دعم ودفع القضية الجزائرية ؟.

إلى أي مدى وفقت الكتلة الأفروأسيوية في المعركة الدبلوماسية ؟

ما تداعيات المعركة الدبلوماسية على إدارة الاحتلال الفرنسي؟

وقد اعتمدت المنهج التاريخي الوصفي لعرض وتتبع الوقائع المؤسسة للموضوع، عرضا كرونولوجيا، قائما على الوصف والتحليل، من خلال قراءة المعطيات والجزئيات، التي استغرقها مجال حركة ونشاط الفعل الدبلوماسي الثوري .

1. المجال الأفرو أسيوي

أدركت قيادة الثورة ما للبعد الإفريقي والأسيوي، من أهمية في دفع وتعزيز القضية الجزائرية في إطار السعي إلى التدويل، وهو ما يتماشى نصا وروحا مع بيان أول نوفمبر، الذي أكد التدويل باعتباره هدفا خارجيا مكملا ومدعما للأهداف الداخلية. ولعل ما شجّع الثورة على التركيز على التعاطي مع الفضاء الأفروأسيوي، هو تقاطعها مع كثير من الدول التي كانت خاضعة للاحتلال، الفرنسي، البريطاني، والهولندي، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الكتلة الأفروأسيوية يمكن أن تقدم إضافة إلى القضية الجزائرية، بالنظر إلى ثقلها المعنوي، خاصة وأن عددها كبير، ويمكن أن يرجح الكفة عند أي اتجاه نحو التصويت لصالح القضية الجزائرية. لهذا وغيره، جعل الثورة تتعاطى مع المعطى الأفروأسيوي بكثير من الإيجابية والفعالية ولعلّ مؤتمر باندونغ شكّل أحد

أهم إنجازات الكتلة الأفروأسيوية في التنفيس على القضية الجزائرية والدفع بها إلى أن تنحو نحو التدويل على نحو متدرج وفاعل آخذ في التطور، بشكل لافت.

2. لقاء بوقور :

استطاعت الثورة الجزائرية من خلال موفديها حسين آيت أحمد وامحمد يزيد أن تفتك من لقاء "بوقور " الذي عُقد على مدار يومي 28 و29 ديسمبر 1954، بحضور رؤساء خمسة دول ممثلة في: إندونيسيا، باكستان، سيلان، بورما وسيريلانكا، والذي خُصص لبحث ودراسة كافة المعطيات والترتيبات الخاصة بالدعوة إلى عقد أول مؤتمر أفرو أسيوي [1]، مساندة إندونيسيا للقضية الجزائرية، في الوقت الذي أبدى فيه الأعضاء الآخرون موقفا غامضا، كان أكثر سلبية منها.

و قد برر الرؤساء المجتمعون في "بوقور" عدم اتخاذهم موقفا واضحا تجاه القضية الجزائرية، والذي من شأنه أن يدفعها قدما باتجاه التدويل، باعتباره المدخل الرئيسي للثورة الجزائرية كيفما تُعرف بحقيقتها وأهدافها العاجلة والآجلة، بالتردد الواضح الذي طبع سلوك الدول العربية والتي كان يجب عليها أن تتخذ موقفا واضحا تجاه القضية الجزائرية [2].و قد عكس الحرص الكبير من جانب الثورة، على إنجاح المسعى، حُسن استغلال الموقف الإيجابي الذي أبدته إندونيسيا تجاه الثورة، انطلاقا من مبدأ تثمين الموجود والعمل باستمرار على تحسينه وتطويره وكذا البحث عن المفقود باعتماد بدائل أخرى أشدّ إقناعا وأكثر تأثيرا في باقي الدول الأخرى. وللتعبير عن صدق الموقف الأندونيسي استعدادها لتعميق التفاعل مع الثورة الجزائرية، وجهت الدعوة لآيت أحمد وأمحمد يزيد لزيارة جاكرتا، حيث استقبل الوفد من طرف الرئيس سوكارنو[3].

وقد حفّز هذا التجاوب الإيجابي مع القضية الجزائرية، آيت أحمد، كثيرا على البقاء في آسيا، التي رأى فيها مجالا خصبا للنشاط والحركة للتعريف أكثر بحقيقة المسألة الجزائرية، حتى يتوسع الالتفاف حولها، مساندة ودعما، خاصة وأن الأشغال التحضيرية لعقد مؤتمر باندونغ، كانت تجري بوتيرة سريعة، جعلت وفد الثورة، يحس بثقل المهمة وأهميتها وخطورتها في الآن ذاته.

و في مقابل موقف إندونيسيا الإيجابي بكل المقاييس، فإن موقف الرئيس الهندي نهرو، لم يكن قطّ في مستوى ما كان يطمح إليه موفدا الثورة، ذلك أنه كان يرى أن المؤتمر المزمع عقده، ينبغي أن يكون اجتماع دول قائمة، ضمن محور أفروآسيا، في مقابل المحور الغربي، وليس تجمعا لشعوب لا تزال تابعة وتسعى للمطالبة باستقلالها [4].

بيد أن هذا، لم يقف أبدا حائلا في طريق الثورة لتفعيل حراكها والعمل أكثر من ذي قبل، للاستفادة من كافة الهوامش المتاحة لها، التي وفرتها لها المواقف الايجابية لبعض الدول. وهو ما يعكس عمق الرغبة ووضوح الرؤية لدى الثورة في الذهاب بعيدا في مسألة التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها. وفي سياق المساعي الحثيثة التي بذلها السيد حسين آيت أحمد، ذكر فرحات عباس، أن هذا الأخير كان له دور كبير في تبديد مخاوف كل من رئيس الهند، نهرو وكذا رئيس الوزراء الصيني شوان لاي، إلى جانب الرئيس جمال عبد الناصر [5].

3-مؤتمر باندونغ والطريق نحو التدويل:

في شهر أفريل 1955 شهدت أندونيسيا انطلاق أشغال مؤتمر باندونغ، من خلال حضور تسعة وعشرين دولة أفرو آسيوية، تمثل 55 في المائة من مجموع سكان العالم [6]. وعلى الرغم من أن حضور الجزائر من خلال ممثليها، لم يكن وفدا مستقلا وقائما بذاته، مثلما كان يأمل ممثلاها، وإنما كان ضمن الوفد المغاربي الممثل بكل من علال الفاسي من المغرب، وصالح بن يوسف من تونس.

واللافت في هذا السياق، هو أن الدول الإفريقية والآسيوية التي تداعت إلى المؤتمر، تحركت من منطلق الشعور الجامع بينها، على اعتبار أنها خضعت للاستعمار الغربي، ردحا من الزمن. وفضلا عن ذلك فإن ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكاد تكون متطابقة، كونها نتاج الاستعمار العالمي القديم والحديث، الأمر الذي حفزها لتنطلق باتجاه محاربة الاستعمار كخيار لا بديل عنه للتحرر من قبضة الاحتلال والتمكين للاستقلال الوطني والعمل على النهوض بالاقتصاد، نهوضا كفيلا بتحقيق الاكتفاء والنأي بالتبعية، خاصة وأن اقتصاديات تلك الدول كانت في خدمة الدول الاستعمارية ([7].

وعلى غرار الدول المستقلة الحاضرة في المؤتمر، فإنه شهد حضور وفود كثيرة ممثلة للشعوب المكافحة في سبيل استقلالها، كان من بينها الوفد الجزائري [8]. وقد استقبل الرئيس الصيني، شوان لاي كلا من السيدين آيت أحمد وامحمد يزيد، في خطوة تعكس الرغبة والاستعداد في دعم الثورة الجزائرية على نحو يمكنها من تقرير المصير. واستغل وفد الثورة السانحة التاريخية التي أتيحت له أحسن استغلال، من خلال مداخلة جامعة، رصدت أوضاع الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي لها وتطورات العمل العسكري ضده، منذ تفجير الثورة، كما دعا الوفد الجزائري، الحضور إلى ضرورة دعم ومساندة الثورة الجزائرية، إدراكا منه لثقل الموقف وأهميته الراهنة والمستقبلية على مسار الثورة من جهة، وعلى سلطات الاحتلال الفرنسي من جهة ثانية، من حيث تحجيم دورها وتطويق حراكها من خلال توسيع نطاق التأييد للثورة، على نحو يكشف زيف طرح الاستعمار وعدم تأسيس رؤاه للحل خاصة وأنه لا يرى أي بديل سوى الحل الأمني القمعي.

وقد سجلت جريدة "البصائر" مطالب وفد الثورة في مؤتمر باندونغ، من خلال الآتي :

1-الإعتراف بجبهة التحرير الوطني، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري؛

2-الدفاع عن القضية الجزائرية في بعدها المغاربي؛

3-إخراج القضية الجزائرية من دائرة المحيط الفرنسي؛

4-العمل على جدولة القضية الجزائرية، في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة [9].

وواصلت جريدة " البصائر "متابعتها للمؤتمر، شرحا ووصفا وتحليلا، بقولها:"... **وبتحقيق هذا المكسب، تكون جبهة التحرير الوطني، قد حققت انتصارا لا يستهان به، في أول مشاركة لها على المستوى الدولي،**

بفضل حنكتها السياسية ونجاعة دبلوماسيتها. حيث أقرّ البيان الختامي الذي صادقت عليه دول المجموعة الإفريقية الآسيوية، ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري، في نضاله الثوري، قصد إنهاء الوجود الاستعماري في الجزائر، وكذا استقلال كل من المغرب وتونس ". (10)

وعلى غرار تلك الدعوات والقرارات التي اتخذها المؤتمرون لصالح الثورة الجزائرية، فقد جرى التصويت عليها دون أي صعوبات أو اعتراضات، وهو ما أشّر على المنحى الإيجابي والسليم الذي ولجته الثورة على مستوى العالم، عبر بوابة باندونغ. ولم تتوقف الدول الأفرو آسيوية عند ذاك الحد، بل راحت تتحين كل فرصة للدفع بالقضية الجزائرية نحو آفاق أكثر رحابة وأعمق سعة، على المستوى الدولي. ولا أدلّ على ذلك، من إقدام أربعة عشر دولة إفريقية وآسيوية سنة 1955على تقديم طلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خطوة تنحو إلى إدراجها ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة، انطلاقا من مبدأ الحق في تقرير مصير الشعوب (11).

ولكن قبل الخوض في مسألة تسجيل ودراسة القضية الجزائرية، ضمن نطاق الهيئة الأممية التي أدخلت الثورة الجزائرية، مدخلا غير مسبوق، أهلها لتتبوأ مكانة في المجتمع الدولي، خليق بنا الوقوف عند مؤتمر آخر، شكّل محطة حاسمة في مسار الثورة، في سياق سعيها نحو التموقع على المستوى الدولي، نحدده في الآتي:

4-مؤتمر بريوني :

أدركت الثورة أهمية المؤتمرات، في دعمها ودفع مسعى الكفاح باتجاه توسيع نطاق التأييد للقضية الجزائرية، وهو ما حمل القيادة الثورية على طرق جميع أبواب المؤتمرات، حضورا ومشاركة فاعلة ترمي إلى حمل المؤتمرين على إبداء الرغبة في المساندة والتأييد والسعي نحو فتح المجال واسعا أمام الثورة. وضمن هذا السياق، تأتي مشاركة وفد الثورة، في مؤتمر بريوني بيوغسلافيا خلال يومي 18 و19 جوان 1956 الذي توخى استغلال الفرصة ثانية مثلما كان عليه الأمر في مؤتمر باندونغ، خاصة وأن المؤتمر شهد حضور ثلاثة رؤساء لهم وزن وثقل وبخاصة في المجموعة الأفروآسيوية، وهم جمال عبد الناصر، نهرو، وتيتو.

وقد نقل وفد الثورة، مذكرة مطلبية للمجتمعين في المؤتمر دعاهم من خلالها إلى مساندة الشعب الجزائري في كفاحه المسلح ضد الاحتلال الفرنسي الذي لم يرقب في الجزائريين، إلا ولا ذمّا. والعمل على إسماع صوته ونشر صور معاناته عبر مختلف المنابر الدولية (12)رغبة في تحقيق التفاف الرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية.

وفي ظل تمادي الاحتلال الفرنسي في إرهابه للمدنيين على امتداد مناطق الجزائر واستعماله كافة الأسلحة، حتى المحظورة دوليا، وتحقيق الثورة لانتصارات ميدانية رغم اختلال ميزان القوة، عددا وعدّة، كل ذلك شكل دافعا رئيسا للمجتمعين الذين رأوا أن القضية عادلة مطالبها، شرعي كفاحها، ومن ثم فإن الوقوف إلى جانبها يغدو مسألة مبدئية. وقد ترجموا هذا الشعور المتناغم مع ثورة الشعب بالدعوة إلى وجوب إيقاف أعمال العنف القائمة بين الطرفين والدخول في مفاوضات رغبة في إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية (13).

ولم تُفوت جريدة المجاهد، هذه المحطة الحاسمة في العمل الدبلوماسي لوفد الثورة في الخارج لتقف عند الدفع القوي الذي شكله المؤتمر في إعادة تحريك ملف القضية الجزائرية، ليأخذ مكانه الطبيعي ضمن هيئة

الأمم المتحدة. حيث ذهبت في هذا الصدد، إلى القول:".. **لا شك أن هذا الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني، يمثل تقدما هاما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي، بحرب الجزائر فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا، وفي حق الجزائريين بأن يعيشوا أحرارا** " [14].

5-الدورة العاشرة للأمم المتحدة

خطت الثورة الجزائرية خطوات كبيرة في التعريف بالقضية الجزائرية، على مستويات مختلفة، عربيا، إسلاميا، إفريقيا، آسيويا، أمريكيا بل وحتى أوروبيا، مكنتها من كسب مساندين ومتعاطفين، إلى أن ولجت أروقة الأمم المتحدة. ولم يكن ذلك أمرا يسيرا، بل تخللته صعوبات كثيرة ومعوقات عديدة، نظرا لوزن وثقل فرنسا دوليا، وبخاصة على مستوى مجلس الأمن باعتبارها دولة دائمة العضوية، تحظى بحق النقض-الفيتو-إلى جانب الثقة التي تحوزها ضمن المعسكر الغربي.

وقد بدت ثمار تلك الجهود، في إقدام أربعة عشر دولة في 29 جويلية 1955 [15] على توجيه رسالة إلى الأمين العام، بغرض تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العاشرة خلال شهر سبتمبر 1955 [16]. وقد جاء في نص الرسالة الموجهة إلى الأمم المتحدة على الخصوص:"... **إن الممثلين الأربعة عشر يطلبون من الأمين العام بأن يسجل موضوع "قضية الجزائر" في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة**. "[17].

وقد ارتكزت المذكرة على نصّ القرار، رقم 637 الذي حظي بالأغلبية الساحقة والذي أكد حق الشعب الجزائري في تقرير المصير. كما أشارت إلى الوضع في الجزائر في ظل الحرب مع الاستدلال بشرط المادة 14 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح صلاحيات للجمعية العامة للأمم المتحدة، تخولها الحق في أن توصي بإجراءات لأغراض سلمية. وفضلا عن ذلك فإن المذكرة المرسلة إلى الأمين العام، أشارت إلى الفقرة 2 من المادة 11من ميثاق هيئة الأمم الذي يعطي العامة الحق في مناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن الدوليين والقضية الجزائرية التي طُلب تسجيلها تستوفي تلك الشروط القانونية [18].

وأحال الأمين العام للأمم المتحدة القضية الجزائرية مع قضايا أخرى لدراستها خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة، من خلال مذكرة إلى اللجنة العامة لدراستها. وقد سمح لكل من الهند العراق وباكستان بالمشاركة في مناقشة القضية باعتبارها مؤيدة لها. بيد أن الاجتماع الذي عقد بتاريخ 22 سبتمبر 1955أسفر عن نتائج قضت بأن القضية الجزائرية لا يمكن إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة. [19]و في 27 سبتمبر 1955 قامت الجمعية العامة بتصعيد غير مسبوق في المناقشة التي انصبت حول المسائل الإجرائية، بهدف إبعاد ملف القضية الجزائرية من جدول الأعمال حتى لا يحظى بالمناقشة مثلما كانت تأمل الدول المساندة والداعمة للملف.

6-الإشكالات الإجرائية حول أهلية الأمم المتحدة:

الخليق بالإشارة، أنه خلال الدورة العاشرة، طرح إشكال قانوني يتمحور حول مسائل إجرائية تتعلق بمدى صفة وأهلية الأمم المتحدة للنظر في القضية الجزائرية، التي طرح ملفها أربعة عشر دولة بغرض تسجيلها. وقد لقي طرح الملف تعارض إرادتين دوليتين عكستا رؤيتين متباينتين، رؤية تدعو إلى السلم الدولي وتمكين الشعوب المحتلة وحركات التحرر على امتداد العالم من الحق في تقرير مصيرها طبقا لقواعد وأحكام الشرائع السماوية فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة. وقد أبانت الدول الإفريقية الآسيوية وبخاصة الدول العربية عن إرادة كبيرة في دفع ملف القضية الجزائرية [20] ورؤية تمثل قوى الاستكبار العالمي، التي تبغي الإبقاء على الهيمنة الغربية القائمة على الجور والاستغلال العام للشعوب والخيرات على حد سواء. وتتجلى الرؤيتان من خلال الآتي:

6-1-الرؤية الرافضة لعرض القضية:

مثّلت هذه الرؤية دولة الاحتلال، وهي تنطلق من منطلق غير مؤسس، مؤداه أن الأمم المتحدة هيئة غير مخولة قانونا للنظر في القضية الجزائرية المرغوب في تسجيلها لدراستها، باعتبارها قضية فرنسية داخلية صرفة، ولا تخصها إلا هي، طبقا للدستور الفرنسي، القاضي بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. وقد ألحقت الجزائر بفرنسا بموجب أمر ملكي صدر بتاريخ 1834، أي بعد أربع سنوات من الاحتلال. ومن ثم فإن كل محاولة لدراستها هو تدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا [21].

وفي سياق الدعم الغربي غير المحدود لفرنسا، ذهب مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة إلى القول:" **نرى الآن بعض أعضاء الأمم المتحدة، قد لا يحبذون الوقائع التاريخية والسياسية، بأن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأنهم لربما غير قادرين أن يعترفوا بأن الوضعية في الجزائر، هي قضية تخص القانون المحلي الفرنسي. ومن ثم فإن الجمعية العامة غير مؤهلة** "[22].

وضمن هذا المنحى غير السليم تاريخا، وغير الصحيح قانونا، ما انفكت فرنسا تعيب على الدول العربية، وعلى رأسها مصر، تدخلها في الشأن الداخلي الفرنسي، بتأييدها ومساندتها للثورة وتمكين رجالاتها من المنابر الإعلامية، والشيء ذاته بالنسبة لبعض الدول من المعسكر الشرقي، والتي لقيت الاعتراض ذاته، بل إن دولة الاحتلال لم تكتف قطّ بالتهديد والوعيد، ولكنها لجّت في استكبارها وعتوها، بأن أقدمت على المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956في خطوة أبانت عن انكسار كبير في الرؤية الصحيحة الواجب اعتمادها لتطويق الثورة الجزائرية التي ولج صوتها أروقة الأمم المتحدة وباتت تحظى بتأييد دولي غير مسبوق.

وقد شارك فرنسا الرأي وساندها في طرحها وفي معركتها الإجرائية، كل من النرويج بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ما جعلها تشعر بنوع من الارتياح وتعتقد أنها استطاعت أن تكسب المعركة الإجرائية في أروقة الأمم المتحدة نتيجة تواطؤ القوى الغربية المساندة لها في إجرامها وإرهابها في الجزائر.

6-2-الرؤية المؤيدة لعرض القضية :

تمثل هذه الرؤية حجج ومسوغات بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساندة للقضية الجزائرية. وتمثل وفود المجموعة الأفرو-آسيوية إلى جانب بعض دول أمريكا اللاتينية التي استندت في دعمها ودفعها للقضية الجزائرية لتسجيلها بغرض دراستها، على المبدأ الأممي المتمثل في الحق في تقرير المصير، إعمالا لنص المادة الأولى

من الفقرة الثانية لميثاق الأمم المتحدة والتي تقرّ:" **يعتمد تطوير العلاقات الودية بين الأمم على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير مصير الشعوب، واتخاذ إجراءات ملائمة لتعزيز السلم العالمي**" [23].

وعلى غرار ذلك، فقد اعتمدت الدول التي قالت بأهلية الأمم المتحدة في دراسة ومناقشة القضية الجزائرية كأفغانستان، إندونيسيا، العراق، ليبيريا، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلاند واتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية إلى جانب اليمن، الحجج القانونية، وتهديد السلم والأمن العالميين والجزائر ليست جزءا من فرنسا وكذا حقوق الإنسان.

كل هذه الإحالات على اختلافها وتنوعها، تجعل من العمل العسكري لمجاهدي جيش التحرير الوطني، لاسترداد الحقوق وتحقيق الاستقلال، عملا مشروعا يستند إلى الشرعية الدولية، ممثلة باتفاقيات جنيف لعام 1949، وهو ما يعزز الموقع القانوني للثورة في ضوء المواثيق الدولية.

وفي هذا السياق، تجب الإشارة إلى أن المؤرخ جمال قنان، أعاب على الدول المؤيدة للقضية الجزائرية، خلو طرحها المساند للقضية الجزائرية من الخلفية التاريخية التي تؤكد موقع وحقيقة الجزائر كدولة قائمة، ذات سيادة، قبل العدوان عليها من طرف الغزاة الفرنسيين. وقد عبّر عن هذه الحقيقة بقوله:".. **ونلاحظ بهذا الصدد غياب الخلفية التاريخية في الحجج والبراهين التي ساقتها الدول الإفريقية الآسيوية في مسعاها لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة. وهو ما شكّل عائقا كبيرا في إقناع كثير من الأعضاء، وخاصة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ... ففي هذا الظرف الذي كانت تمر به البلاد، كان سلاح التاريخ غائبا في المعركة، وبالأحرى كان مستخدما بكيفية مشوهة من طرف العدو**" [24].

ولكن على الرغم من قوة حجية الإثباتات المقدمة من طرف الدول المساندة لعرض القضية الجزائرية، إلا أن دولا كثيرة من المعسكر الغربي، جنحت إلى سياسة الهروب إلى الأمام وأدارت ظهرها لمنطق وقوة القانون والشرعية، وراحت تدعم فرنسا التي ألفت سياسة قانون القوة في تعاطيها مع الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال، وازداد الوضع خطورة باندلاع الثورة الجزائرية. وهو ما جعل المعركة الإجرائية خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تكون أكثر حدّة وأشدّ اندفاعا.

ولعل النتيجة التي انتهت إليها المناقشات الإجرائية تعكس بجلاء، حساسية القضية وعمق الصراع بين الإرادة في التحرر والرغبة في الإبقاء على الاحتلال. وقد كانت النتيجة بفارق صوت واحد فقط، ثمانية وعشرون صوتا مساندا لعرض القضية الجزائرية [25]، مقابل سبعة وعشرين صوتا معارضا لتسجيلها [26] فيما امتنعت خمسة دول عن التصويت.

وقد كان للنتيجة وقع كبير على مندوب فرنسا، الذي لم يكن يتوقع أن يؤول الوضع إلى تلك الحال، وهو ما يؤشر على العمل التحتي الكبير والفاعل الذي اضطلع به وفد الثورة في تهيئة الأرضية المناسبة للتفاعل بصورة إيجابية مع معطى القضية الجزائرية، فضلا عن التنسيق في الموقف بين الدول الأفرو-أسيوية التي أبانت عن فهم كبير لحقيقة الوضع الجزائري ووعي أكبر بضرورة الوقوف صفا واحدا في وجه الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

حيث أن الوفد الفرنسي، برئاسة أنطوان بيناي Antoine Pinay لم يجد أي سبيل يقيه شرّ المهزلة التي أوجد نفسه فيها، غير الانسحاب من القاعة [27] و مقاطعة جلسات الدورة العاشرة، ابتداء من الفاتح أكتوبر 1955 إلى أواخر شهر نوفمبر من السنة ذاتها، لينأى بنفسه عن الضغط ومتابعات وسائل الإعلام العالمية التي وجدت في السلوك غير الرشيد للوفد الفرنسي، الذي عكس الفشل في مواجهة الواقع الذي تمثله الثورة الجزائرية غير أنه آثر قبل الانسحاب من القاعة، أن يدلي بتصريح حاول من خلاله أن يظهر توازنه وحرص بلاده واستماتتها في الدفاع عن طروحاتها، حتى وإن كانت تتعارض مع حقائق التاريخ ومعطيات الجغرافيا. ذلك أنه ذهب إلى حدّ القول :" **لا يحق لأي كان مناقشة القضية الجزائرية، لأنها ما تزال قضية فرنسية داخلية**"[28].

وفي ظل ذلك الجو المشحون بالتصعيد، حاولت بعض دول أمريكا التخفيف على فرنسا من خلال اقتراحها مشروع قرار يقضي بشطب القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة العاشرة، بتاريخ 22 نوفمبر 1955، كحل للخروج من السجال الدائر بين المعارضين والمؤيدين، بيد أن الكتلة الأفروآسيوية وبخاصة الدول العربية، وقفت على مستوى الأمم المتحدة، موقفا صلبا معارضا لمشروع القرار الذي من شأنه أن يُذهب جهود المساندين للقضية الجزائرية سدى.

ورغبة في إيجاد حلّ توافقي تقدمت الهند من خلال مندوبها يوم25 نوفمبر 1955 بمشروع قرار يختلف عن الأول شكلا ومضمونا، حيث أنه قضى بأن تعدل الهيئة الأممية عن مناقشة القضية الجزائرية خلال الدورة العاشرة التي طبعها توتر كبير، وتأجيلها إلى الدورة الأخرى مع شرط الإبقاء على حق إثارتها من جديد وعرضها على الأمم المتحدة من طرف الدول التي تقدمت بطلب تسجيلها.

وإذا كانت القضية الجزائرية قد خسرت المعركة الإجرائية على مستوى الدورة العاشرة للأمم المتحدة، من حيث عدم تسجيلها ودراستها، إلا أنها حققت مكاسب كبيرة ونتائج إيجابية على الصعيد الدولي. ولعل أول تلك النجاحات هو تأجيل الدراسة والعرض إلى الدورة الحادية عشر وليس الإلغاء الكلي، وهو ما يعني عجز مؤسسة الاحتلال رغم إمكاناتها المادية والإعلامية وخبرتها الدبلوماسية وموقعها بمجلس الأمن، فضلا عن قوة حلفائها، عن إبعاد القضية باعتبارها قضية فرنسية صرفة. ذلك أن ولوج اسم الجزائر إلى أروقة الأمم المتحدة، أضحى حقيقة تتداولها مختلف وسائل الإعلام العالمية التي باتت أكثر رغبة في معرفة المزيد عن حقيقة الثورة في الجزائر، فضلا عن مندوبي الدول وبخاصة الأفرو-آسيوية الذين لقنوا مندوب فرنسا درسا حقيقيا حول حقوق الإنسان.

7-الدورة الحادية عشر :

كانت هي الأخرى حاسمة جدا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، التي انتظرتها بمعية الدول الأفروآسيوية، لتدخلها أكثر عزما من قبل وأشدّ تنظيما وتنسيقا، خاصة وأنها رأت خلال الدورة العاشرة، رأي العين مدى حرص فرنسا والدول الغربية المساندة لها إلى جانب بعض دول أمريكا اللاتينية وقد تنادت إلى ضرورة الوقوف صفا واحدا في وجه تكتل المجموعة الأفروآسيوية.

وقد علّق السيد فرحات عباس، على الحراك السياسي والدبلوماسي الذي اضطلع به بمعية عبد الرحمن كيوان في دول أمريكا الجنوبية، حيث استعانا في تلك المهمة بالتونسي حسين التريكي الذي يجيد اللغة الإسبانية، حتى يسهل لهما أداء مهمتها على نحو أحسن. وقد مكثا في أمريكا اللاتينية من 10سبتمبر إلى غاية 15 نوفمبر 1956، وزارا خلالها كلا من الأرجنتين، الأوروغواي، البراغواي، الشيلي، البيرو وبوليفيا، [29] بهدف وضع تلك الدول في الصورة الحقيقية للوضع في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي منذ العام 1830، ورصد مختلف المحطّات البارزة في مسار تاريخ الجزائر، وصولا إلى تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، والتطورات التي شهدتها في مختلف المجالات، رغم سياسات القمع المتعدد الأشكال، التي اتبعت من طرف كافة الحكومات الفرنسية.

وقد توخى موفدا الثورة، كسب تأييد ومساندة تلك الدول وحملها على دعم ودفع الثورة جهويا، إقليميا ودوليا، خاصة وأن الثورة كانت مع موعد هام ومفصلي في مسارها، من خلال الدورة الحادية عشر، التي رغبت في كسب جولتها لصالحها.

إن حراك وفدي الثورة، لم يكن بمنأى عن متابعة مخابرات الاحتلال التي كانت تراقب حركتهم وترصد نشاطهم، وقد أدركت أهمية جولتهم وخطورتها على الموقف المتخذ على مستوى الهيئة الأممية، من حيث تداعياته السلبية على فرنسا، حاضرا ومستقبلا. ولهذا بات من منظور الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية في بعدها الدولي، ضرورة القيام بحراك مضاد لإفشال مسعى الثورة.

خاتمة

أدركت قيادة الثورة الجزائرية، أهمية العمل الدبلوماسي وصعوبته في الآن ذاته، لذلك سعت منذ اللحظة الأولى لتفجيرها في الفاتح نوفمبر 1954،إلى العمل على نحو فاعل كفيل بالتخفيف من الضغط الذي ما انفكت تمارسه إدارة الاحتلال الفرنسي من خلال ضرب حصار شديد عليها، رغبة في منع أيّ التفاف دولي بقطع النظر عن طبيعته وشكله ومستواه، حول القضية الجزائرية، من خلال إعادة طرح المغالطة الكبرى القاضية بمركزية القضية الجزائرية ضمن الدائرة الفرنسية، وهو ما يعني بالضرورة، عدم التدخل في الشأن الداخلي الفرنسي، وهو ما تجاوب معه المعسكر الغربي الذي وفّر لها الدعم والحماية على اختلاف صورها، بل حتى بعض الدول ضمن المعسكر الشرقي كالاتحاد السوفييتي تماهت مع تلك المغالطة في البداية، ولعلّ ذلك يُعزى إلى نشاط دبلوماسية إدارة الاحتلال الفرنسي التي أدركت حجم الخطر المحدق بها راهنا ومستقبلا، في ظلّ توسع وامتداد نطاق الثورة.

في ظلّ ذلك الوضع الصعب، تحركت الثورة بعزم وإصرار على استغلال المتاح من الإمكانات والوسائل والمنابر لتبليغ صوت الثورة وأهدافها ونقل حقيقة الوضع المأساوي الذي بات يعيشه الشعب الجزائري على امتداد المناطق، جرّاء السياسة القمعية المسلطة عليه، رغبة في إحداث القطيعة بينه وبين الثورة، باعتباره سرّ قوتها وأساس استمرارها وبقائها.

لقد أحسنت الثورة توظيف مؤتمر باندونغ والمؤتمرات الذي تلته في تعزيز حضورها بشكل نوعي ولافت، أشّر على القدرة على إيصال رسالة الثورة واستقطاب واستيعاب الشخصيات الفاعلة والدول ذات الثقل الكفيلة بدفع وتعزيز موقع الثورة في سياق العمل الدبلوماسي، الأمر الذي أقلق الوسائط الإعلامية الدائرة في فلك إدارة الاحتلال الفرنسي، فضلا عن الدول المساندة والمؤيدة لدولة الاحتلال في حربها على الجزائر.

الهوامش:

([1])-أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 77.

([2])- عمر بوضربة،**" تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية 1954-1960**" أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس،2011/2010، ص 119.

([3])-Serge Bronberger **« Le F. L. N au seuil de l'O. N. U »**,in Historia Magazine,n°209, du 05 janvier 1972,p 487.

([4])-Ibid.

([5])- Ferhat Abbas :**Autopsie d'une guerre ,l'aurore**,éditions Garnier frères,Paris,1981,p177.

([6])- Ibid,p177.

([7])-Boutros Boutros Ghali,**Le mouvement Afro-asiatique**,presse universitaire,France,Paris,1969,p57.

([8]) عبد القادر كرليل، **تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 46.

([9]) التحرير، "**يوميات الأزمة** "، البصائر، عدد 317، بتاريخ 29أفريل 1955. وانظر كذلك :

-التحرير، " **القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة** "، المقاومة، عدد 5، بتاريخ 12 جانفي 1957، ط3، ص6.

([10])- البصائر، مصدر سابق، عدد 317، بتاريخ 29أفريل 1955.

([11])- عبد القادر كرليل، تدويل...، مرجع سابق، ص48.

([12])-Mohamed Harbi :**Les archives de la révolution Algérienne**,document n°36,p 173.

([13])-عبد القادر كرليل، تدويل... مرجع سابق، ص 49.

([14])- التحرير" ما وراء بريوني"، المجاهد، عدد 2(د، ت)، ص 21.

([15])-ذكر محمد علوان، أن الدول الأربعة العشر التي راسلت الأمين العام للأمم المتحدة هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، أندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبيريا، باكستان، المملكة العربية السعودية، سويا، تايلاند، واليمن، مصدر سابق، ص 38.

(16)-Robert Agéron **« les forces internationales et la décolonisation de l'afrique du nord » in les forces internationales et le problème de la guerre au XX ème siècle**, école française de Rome,1987,p 201.

([17])- محمد علوان،**القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958**،ترجمة علي تابليت وآخرون، منشورات، م.و.د.ب.ح.و.ث.أول نوفمبر (د.ت.ن). ص 38.

([18])- نفسه، ص 39.

([19])- كانت نتائج الاجتماع الخاص باللجنة العامة لدراسة القضية الجزائرية، على النحو التالي : ثمانية دول ضد العرض، خمسة دول مع العرض وامتناع دولتين عن التصويت. أنظر:محمد علوان، مصدر سابق، ص 39.

([20])- Ch-Robert Agéron :op. cit,p 204.

([21])–محمد علوان، مصدر سابق، ص 40-41.

- حول مسألة ضم الجزائر إلى فرنسا بعد العدوان عليها الذي وقع العام 1830، ذهب المؤرخ جمال قنان إلى القول:" ضمت الجزائرإلى فرنسا بمقتضى مرسوم ملكي، صدر سنة 1834. والضم عن طريق القوة لايمكن إلا أن يعتبر عملا غير مشروع، لأن الوحدة الترابية لفرنسا تحققت بانضمام أقاليم طواعية وأخرى عن طريق القوة، مثل ما حدث مع بالنسبة لمقاطعة برقنديا في شرق فرنسا ومقاطعة الروسيون في جنوب غربها... " أنظر:
جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر(د، ت، ن)، ص 141.

([22])-جمال قنان، **دراسات ...**مرجع سابق، ص 42.

([23])- محمد علوان، مصدر سابق، ص 54-55.

([24])- جمال قنان، دراسات...، مرجع سابق، ص ص 141-142.

([25])- الدول الثمانية والعشرون التي صوتت لصالح تسجيل ودراسة القضية الجزائرية، هي : أفغانستان، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، بورما، بوليفيا، كوستاريكا، اليونان، غواتيمالا، الهند، اندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبريا، المكسيك، باكستان، فلبين، بولندا، مصر، بليروسيا، أوكرانيا، سوريا، تشيكوسلوفاكيا، تايلاند، الاتحاد السوفييتي، الأوروغواي، اليمن، ويوغسلافيا.

أنظر:يحي بوعزيز، **ثورات الجزائرفي القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني لمجاهد، الجزائر، (د، ت)، ص304.

-Khalfa Mameri :Les nations unis face à la question Algérienne 1954-1962,SNED ,Alger,1969,pp 211-213.

([26])- الدول السبعة والعشرون التي صوتت ضد تسجيل ودراسة القضية الجزائرية، هي : جنوب إفريقيا، أستراليا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الدانمارك، الإكواتور، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، هايتي، لوكسمبورغ، الهندوراس، إسرائيل، نيكاراغوا، النرويج، زيلاندا الجديدة، باناما، هولاندا، البيرو، جمهورية الدومينيك، المملكة المتحدة البريطانية، السويد، تركيا، فنيزويلا، أنظر:

-Khalfa Mameri :op. cit,pp211-213.

([27])-Ferhat Abbas :Autopsie…op. cit,p174.

([28])- عبد القادر كرليل، تدويل... مرجع سابق، ص 109.

([29])-Ferhat Abbas :op. cit,p181.